جامعة طنطا
كلية الحقوق

المؤتمر العلمي الرابع لكلية الحقوق – جامعه طنطا

القانون والإعلام

وذلك خلال الفترة من ٢٣ إلي ٢٤ إبريل ٢٠١٧

ورقة بحثية بعنوان

دور الإعلام في استثمار رأس المال البشري كرافد رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة بالعالم العربي

إعداد الدكتور

أحمد إبراهيم عبد العال حسن

دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

ملخص

يعد الاستثمار في العنصر البشري في مختلف دول العالم من أهم العناصر الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لذا نجد أنه في ظل النظام العالمي الجديد والتحولات السياسية والتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي ، وما تتعرض له المنطقة العربية والشرق الأوسط. أصبح من الضروري وجود العنصر البشري المفكر والعالم في الدول العربية ليشكل عامل قوة وعنصراً مهماً في ركيزة البناء والتنمية المستدامة في عالمنا العربي . والقضاء على البطالة، ومكافحة الفقر، وظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وكذلك ظاهرة هجرة العلماء وما يطلق عليها بنزيف العقول، وذلك لما لهذه الظاهرة من أثار وانعكاسات خطيرة بالنسبة لمستقبل البلدان الأقل نمواً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولما تجلبه من مكاسب لا يمكن تقديرها بثمن بالنسبة للدول المتقدمة .

Abstract

The investment in the human element in the various countries of the world of the most important strategic elements to achieve economic and social development, so we find that under the new world order and political changes and economic developments on the global, regional and local level, and subjected to the Arab region and the Middle East. It became necessary to have a human element thinker and the world, in the Arab countries to form a power factor and an important element in building the foundation for sustainable development in the Arab world. And the elimination of unemployment, the fight against poverty, and the phenomenon of illegal immigration, And. As well as the phenomenon of migration and what scientists called bleeding brains, so what this phenomenon of raised serious implications for the future of the least developed countries in the economic, social and cultural aspects and to bring the benefits cannot be estimated price for developed countries.

مقدمة

يلعب الإعلام دوراً مهاً في تشجيع استثمار العنصر البشري في مختلف دول العالم باعتباره من أهم العناصر الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تنفق الدول المتقدمة والدول الصناعية أموال طائلة من إجمالي موازنتها العامة على البحث والتطوير من أجل تنمية رأس المال البشري. وتشير الدراسات إلى أن كل دولار يستثمر في التدريب يعود على المؤسسة بعائد يقدر بحوالي ثلاثين دولاراً تقريباً ، وأن الشركات الناجحة تنفق من ميزانية الأجور على التدريب والتطوير.

لذا نجد أنه في ظل النظام العالمي الجديد وتأثير وسائل الإعلام الحديثة والتحولات السياسية والتطورات الاقتصادية على المستوي العالمي والإقليمي والمحلي، وما تتعرض له المنطقة العربية والشرق الأوسط. أصبح من الضروري وجود العنصر البشري المفكر والعالم في مجتمعه ليشكل عامل قوة وعنصراً مهماً في ركيزة البناء والتنمية الاقتصادية. فعلى الرغم من المؤتمرات والندوات التي تعقد تحت غطاء إزالة الفوارق مابين العالم الغني والفقير إلا أن تلك الندوات والدراسات لا تنتهي إلى شيء يذكر قياساً إلى حجم واتساع الهوة ما بين العالمين نتيجة لسياسات العولمة الجديدة في استغلال ثروات الشعوب وتسخيرها لمصلحة اقتصادياتها. وبرغم أن ظاهرة هجرة العلماء وما يطلق عليها بنزيف العقول ليست بالظاهرة الحديثة ، إلا أنها مازالت تستأثر بالاهتمام الكبير للدول النامية والاهتمام الأكبر من قبل الدول المستضيفة وهي الدول الصناعية والمتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لما لهذه الظاهرة من أثار وانعكاسات خطيرة بالنسبة لمستقبل البلدان الأقل نمواً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولما تجلبه من مكاسب لا يمكن تقديرها بثمن بالنسبة للدول المتقدمة بل وأكثر من ذلك ، فإنه ورغم شعور الدول النامية بمحاذير وأخطار استمرار هذه الظاهرة فإن

الجهود التي تبذلها للاحتفاظ بعلمائها ومفكريها والاستفادة من قدراتهم الخلاقة مازالت ضحلة ومتواضعة للغاية[1].

ويعد الإعلام الحديث والتعليم من أهم ضرورات إعداد وتنشئة وتكوين رأس المال البشري المؤهل للإنتاج والبحث والتطوير، والرقي بمستوى التعليم وكيفية استيعاب مخرجاته ، والحصول على متخصصين في جميع الميادين العلمية والفكرية المختلفة من أجل تطوير وتنمية مجتمعنا العربي، وتحقيق التنمية المستدامة والتي لا يمكن حصولنا عليها إلا بتنمية رأس المال البشري العربي.

- أهمية موضوع البحث :

- حاجة الدول العربية الملحة للاهتمام بتنمية رأس المال البشري وإصلاح منظومة التعليم والإعلام في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، والاستفادة من مخرجات العملية التعليمية في عملية النمو والتنمية المستدامة بشكل عام.

- أهمية الكفاءات العلمية العربية المهاجرة في بناء وتطوير التنمية لدفع عجلة الاقتصاد العربي، وضرورة الحفاظ عليها والاستفادة منها.

- بيان أوجه القصور في العلاقة بين النمو ورأس المال البشري في الدول العربية، على الرغم من الزيادة الملحوظة في مستويات رأس المال البشري فيها من الناحية الكمية.

- إشكالية البحث :

ما هو دور الإعلام في استثمار رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي ؟ ، والحد من البطالة ومعالجة ظاهرة هجرة الكفاءات العربية ؟ ، ومواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة العربية ؟

---

[1] قوبع خيرة ، سليمان عائشة ، ما السبيل إلي الحد من هجرة العقول العربية : حالة الجزائر ، مجلة رماح للبحوث والدراسات – مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح – الأردن . العدد ١٥ ، ٢٠١٥ . http://search.madumah.com/Reacard/677889

- **هدف البحث :**

- بيان أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، ودور التربية والتعليم في ذلك .

- بيان أهمية دورالاستثمار في رأس المال البشري في تخفيض البطالة.

- **خطة البحث :**

لقد تم تقسيم هذا البحث على النحو التالي :

أولا : الإطار النظري لرأس المال البشري .

ثانيا: قطاع التربية والتعليم ودوره في تنمية رأس المال البشري في البلدان العربية .

ثالثا: أثر العولمة على التنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية .

رابعا: دور الإعلام واستثمار رأس المال البشري في تخفيض البطالة.

خامسا: معوقات الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية .

سادسا: بعض النماذج من التجارب الدولية في تنمية وتطوير العنصر البشري وسبل استفادة الدول العربية منها مستقبلاً .

سابعا : النتائج والتوصيات .

أولا: الإطار النظري لرأس المال البشري:

يعتبر العنصر البشري عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الشاملة في المجتمع ، فالبشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، بما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية ، وما تجربة دول جنوب شرق أسيا منا ببعيد ، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم [٢].

فلقد تبين أن العنصر البشري هو أساس كل نمو وتقدم ، ومن خلال هذا العنصر المتعلم تتم تنمية وتطوير وحسن استغلال المورد الطبيعي . فالمورد البشري أي الإنسان في دولة مثل اليابان علي سبيل المثال تمت تنميته بالشكل الأمثل على خلاف الحال في دول في أفريقيا والدول العربية [٣].

وقد أرجعت أدبيات التنمية اهتمام علم الاقتصاد بقضية رأس المال البشري إلى الكتابات الأولي " لآدم سميث " في نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن هذا الاهتمام قد اكتسب زخماً شديداً منذ بداية عقد الستينيات من القرن العشرين ، حيث أوضح " كوزنتس" أن ما يقرب من ٩٠% من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الخمسينات يرجع في الأساس إلى تحسين قدرات الإنسان، والمعرفة والتنظيم، الأمر الذي أدى إلى التمييز بين الجانبين الكمي والكيفي للبشر والحديث عن رأس المال البشري والاستثمار في البشر.[٤] ونشير لرأس المال البشري في النقاط التالية:

---

[٢] د. سعد علام وأخرون ، التنمية البشرية في محافظات مصر ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٥ .

[٣] د. رضا عبد السلام ، مبادئ علم الاقتصاد - التحليل الكلي – الجزء الثاني ، كلية الحقوق – جامعة المنصورة ، ٢٠١٦/ ٢٠١٧ ، ص ٣٤ .

[٤] د. نهلة احمد أبو العز، العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي: نيجيريا نموذجاً، قسم السياسة والاقتصاد– معهد البحوث والدراسات الأفريقية– جامعة القاهرة.
scholar.cu.edu.eg/?q=sharaf/files/lsl_llq_ybn_rs_lml_l_bshr_wlnmw_lqts

١- تعريف رأس المال البشري.

مفهوم رأس المال البشري ظهر بعد الدراسات التي قاما بها بعض الاقتصاديين كشولتز وبيكر، اللذين أكدا على أنه لا يقل أهمية عن باقي رؤوس الأموال الأخرى ، خصوصاً مع التقدم في التكنولوجيا والتقنية، والتي تحتاج مهارات ومتطلبات خاصة للتعامل معها مما يجعل التعليم والتدريب عناصر السبق في التنافس القادم على الريادة العالمية [٥] .

ويري بيكر في كتابه " رأس المال البشري " الذي تم نشره عام ١٩٦٤ ، أن رأس المال البشري مماثل للوسائل المادية للإنتاج مثل المصانع والآلات ، ويستطيع الفرد ولاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية. وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر[٦].

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه: " كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة " [٧]. ومن تعريفات مصطلح رأس المال البشري واسعة الانتشار، تعريف منظمة اليونيسيف والذي يري أنه:" المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية"[٨] .

، ولمزيد من التفاصيل أنظر :-

Jacob Mincer , " **Investment in Human Capital and the Personal Income Distribution ,** Journal of Political Economy , vol 66,NO .4 (Chicago :University of Chicago press , Aug . 1985)

وأنظر أيضاً: د. على عبد القادر على ، **" أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى ،** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، أكتوبر ٢٠٠١) .

[٥] لبني بابا سعيد ، دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة : ٢٠٠٥- ٢٠١٣ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، ٢٠١٤/ ٢٠١٥ .

www.univ-eloued.dz/images/memoir/file/M.E-111-1.pdf

[٦] لبني بابا سعيد ، دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة : ٢٠٠٥- ٢٠١٣ ، مرجع سابق.

[٧] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ ، ص ٩٠.

[٨] د. أشرف العربي، رأس المال البشري في مصر: المفهوم ، القياس ، الوضع النسبي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد٣٩ ، صيف ٢٠٠٧، ص ٥٤ .

وعرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنه: " عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها" ، وفى هذا النطاق قام المجلس بتحديد ثلاثة مظاهر رئيسية لتنمية الجانب الإنتاجي للموارد البشرية وهي[٩]:

– الاستخدام الأمثل للقوى العاملة من خلال إيجاد فرص التوظيف المناسبة.

– تحسين وزيادة إنتاجية العاملين من الأفراد عن طريق توفير التعليم المهني والتدريب .

– تأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من حيث ضمان اشتراك جميع الفئات الاجتماعية الفعالة في تحقيق ذلك.

وقد أوضحت دراسة لليونسكو(٢٠٠٠) أنه من المعتاد أن يتم توليد ربع الدخل لأي دولة من خلال رأس المال المادي ، بينما يتم توليد الباقي من خلال الممكنات البشرية ، وعند تحليل رأس المال البشري على المستوى الكلي ، من المهم فحص نظم التعليم بالكامل والتي تعتبر الأساس في بناء رأس المال البشري ، بالإضافة إلى جودة مجتمع التعليم ، والذي يوضح درجة تطور البشر بعد استكمالهم لمرحلة التعليم الأساسي ، فالتعليم هو المكون البنائي الرئيسي في رأس المال البشري[١٠].

ونستخلص من ذلك أن الاستثمار في العنصر البشري مخصص من أجل تنمية قدرات ومهارات ومعارف الموارد البشرية بالكيفية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع . من خلال الإنفاق على تطوير مواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته.

٢– أهمية رأس المال البشري .

تعتبر الثروة البشرية هي المحرك الرئيسي لتحويل الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود ، ومن بين المقاييس التي تقاس

---

[٩] هشام مصطفي الجمل ، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٦ ، ص ١٩٣ .

[١٠] د. علاء الدين محمود زهران ، نحو منهجية لقياس رأس المال الفكري علي المستوى الكلي دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١١، ص ٦٥.

بها ثروة الدول ، مستوى التكوين والتأهيل والقدرات التي يتوفر عليها مواطنوها أي مواردها البشرية التي تعتبر على قمة المكونات الإنتاجية التي تؤثر بشكل مباشر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه للدول . فالعنصر البشري المؤهَّل والمكوَّن تكويناً علمياً وتقنياً وإنتاجياً يعتبر عاملاً حاسماً لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع .

يعد التعليم استثماراً في رأس المال البشري ، لإمكانيته في تحقيق الأهداف المرجوة وهو بذلك استثمار للموارد البشرية يعطي ثماره في حياة الأفراد وتنمية المجتمعات فضلاً عن مقدرته في المساعدة على التقدم التقني والتكنولوجي الحديث ، ويعد مصدراً من مصادر النمو الاقتصادي والتأثير في مستويات القراءة والصحة والأذواق وتحسين مستويات الاستهلاك، وتمثل الأهمية الاقتصادية لنمو وتراكم رأس المال البشري عدة نقاط منها ما يلي[١١]:

– يساهم في بناء البحث العلمي والتغير التكنولوجي من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية من خلال الإعلام الواعي ، مما يعطيه أهمية أكبر من دور رأس المال المادي في عملية التنمية وزيادة الدخل القومي.

– يجعل الأفراد ذو قدرة كبيرة على فهم واستيعاب التكنولوجيا الحديثة المعقدة والدقيقة ويسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية والتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع .

– يساعد على تحسين توزيع الدخل وتكافؤ الفرص ويضمن التشغيل في القطاع العام .

– يؤدي لتطور الوعي البيئي وكيفية الحفاظ على بيئة خالية من التلوث وتخفيض مستوياته من خلال وسائل الإعلام الحديثة .

---

[١١] أنوار سعيد إبراهيم ، العلاقة السببية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي للعراق وعدد من دول الجوار العربي للفترة (١٩٧٠– ٢٠١٠) كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد ١٤ – المجلد ٧ ، السنة ٢٠١٥ ، ص ١٠٠ ، ١٠١ .

– يساعد على تشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، فعندما تكسب النساء مالاً أكثر، يصبح من الأكثر احتمالاً أن يستثمرن في أبنائهن وعائلاتهن، ويعززون بذلك ثروة الأسرة ورفاهيتها ، فضلاً تأثيراته في مستويات الإنتاجية والادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي .

وقد اعتبر كارل ماركس الإنسان أثمن رأس المال ، وكذلك أدخلا ايرفنج فيشر رأس المال البشري في مفهوم رأس المال كأي شيء يدر دخلاً عبر فترة من الزمن، وأن هذا الدخل يتولد عن رأس المال . وقد أشار الفريد مارشال إلى أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر، ويكون ذلك من خلال التعليم الجيد وتنمية قدراتهم وتدريبهم.

– أهمية رأس المال البشري في دعم التنافسية ضمن اقتصاد المعرفة [١٢]:

يعتبر رأس المال البشري في العصر الذي نعيشه وهو عصر المعلومات والإعلام الحديث، الثروة الحقيقية للأمم وأساس عملية التنافس الاقتصادي باعتباره أساس الإبداع والابتكار، ومن بين أهم ما يميز رأس المال البشري عن رأس المال المادي هو كون رأس المال البشري غير قابل للتقليد، فالمعرفة عملية غير قابلة للتكهن بها وبنتائجها ، ويمكن بيان دور الكفاءات البشرية في دعم التنافسية في عدد من النقاط نذكر منها:

– إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة والخبيرة في المجالات المختلفة.

– الكفاءات البشرية هي مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

– المورد البشري هو أساس الإبداع والابتكار والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية.

– العنصر البشري هو أساس الإبداع والابتكار والتي تعتبر أساس التنافسية.

– العنصر البشري هو أساس التنظيم والتنسيق بين مختلف عناصر الإنتاج المادية والبشرية.

---

[١٢] سليمان بن صالح بن علي الساعدي ، أثر الاستثمار في رأس المال البشري في قطاع التعليم العالي علي النمو الاقتصادي في سلطنة عمان خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك ، ٢٠١١ ، ص ١٢.

٣- عناصر الاستثمار البشري[١٣] .

يمكن تحديد مجموعة من العناصر تعد ضمن عناصر الاستثمار في رأس المال البشري وتتمثل في التعليم والتدريب والتأهيل الصحي والبحث العلمي باعتبارها من أهم مقومات التنمية البشرية وركائزها ، التي بدونها لا يمكن أن تقوم تنمية بشرية أو اقتصادية وكل عنصر من هذه العناصر هو استثمار في حد ذاته وتعطي مؤشراته مدى تقدم الدول في مجال التنمية البشرية، هذه العناصر تتمثل فيما يلي:

- **التعليم:** يبحث الكثير من علماء الاقتصاد مفهوم التعليم بكونه رأس مال بشري من ناحية مخزون الموارد ، ويعني مخزون الوارد المهارات والمعرفة المكتسبة نتيجة الحصول على التعليم وعلى سبيل المثال يعتبر كل من كوفمان وسكتولار فان المهارات والمعرفة المكتسبة في المدارس جزء من رأس المال البشري، ويبحث هاريسون ومايرز معدل تكوين رأس المال البشري باعتباره مؤشر لتطور الموارد البشرية ويعتبر التعليم عاملاً أساسياً في تطور المجتمعات حيث تتواجد هناك علاقة ايجابية بين التعليم والنمو والتنمية الاقتصادية.

- **البحث العلمي والتطوير:** اهتم البحث بمجال البحث العلمي والتطوير وأهميته في النمو والتنمية الاقتصادية كباقي عناصر رأس المال البشري والاستثمار فيها لأهمية هذا العنصر في تنمية معايير القوة في العالم حالياً والذي يحظي بالتطورات الكثيرة والاقتراحات المشاركة في العلم والتكنولوجيا. كذلك البحث في مجال مشاريع الدول العربية إلى نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة المحتكرة لها إلا دليل على الانضمام المتزايد بالبحث العلمي والتطور فيها. إلا أن الواقع العلمي والتكنولوجي العربي يحمل في طياته عوامل الاختلال والتراجع .

- **التدريب:** هو عملية تعلم والهدف منها تطوير وتحسين كفاءة الأداء لدى الأفراد ، أي إحداث تغير برفع مستواه إلى مستويات رفيعة عن طريق الخبرة والتمرن .

---

[١٣] د. شهاب حمد شيحان ، فرص وتحديات الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية- العراق ، ٢٠١٠ ، العدد ٤ مجلد ٢ .
http//search.mandumah.com/record/171434

– **التأهيل الصحي:** الإنسان هو غاية التنمية وهدفها الأساسي هو إن يحيا الإنسان حياة طويلة وخالية من الأمراض والعلل وأن يتعلم إلى أن يصل إلى المورد الذي يكفل له مستوى معيشي كريم. فلكي يكون العنصر البشري فعالاً وقادراً على ممارسة حياته اليومية أفضل ما يمكن يجب إن يتمتع بصحة جيدة تكفل له العيش أطول عمر ممكن لكي يكون قادراً على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية .

ثانيا: قطاع التربية والتعليم ودوره في تنمية رأس المال البشري في البلدان العربية.

يعتبر قطاع التربية والتعليم من أهم عوامل بناء رأس المال البشري، ولقد عانت الأقطار العربية عند استقلالها من عجز تعليمي بالغ الأهمية ، ومقارنة بالبلدان النامية في منطقتي أسيا وأمريكا اللاتينية كان الحصول على التعليم في البلدان العربية محدوداً والأمية منتشرة على نطاق واسع ومستوى التعليم للفرد العادي منخفضاً. إلا أننا نجد خلال الثلاثين عاماً الماضية اتسمت ببذل الحكومات العربية جهوداً كبيرة في مجال الخدمات التعليمية ، بالإضافة إلى التوسع في التعليم الابتدائي ، وقد قامت العديد من الأقطار العربية بتنفيذ حملات واسعة لمحو الأمية ، واحتل الإنفاق على التعليم في العقود الثلاثة السابقة مكاناً متميزاً ، إذ بلغ معدلة في عام ١٩٩٤ نحو (٢، ٥ %) تقريباً من الناتج القومي الإجمالي ، ويعتبر هذا المعدل الأعلى في العالم وإن كان يتفاوت من دولة إلى أخرى من الدول العربية نتيجة للأوضاع المالية لكل دولة، وقد بلغ معدل الإنفاق في الدول النامية (٩، ٣ %) تقريباً وفي الدول المتقدمة (١، ٥ %) تقريباً لنفس العام . ورغم ذلك لا تزال نسبة الأمية بين الكبار بحدود (٤٠%) وهي من أعلى المعدلات في العالم ، هذا مع الأخذ في الاعتبار وجود فوارق كبيرة بين الأقطار العربية بشأن نسبة الأمية. وبالنسبة للتعليم الثانوي فقد شهد تطوراً مهماً في جميع البلدان العربية ، وفي نفس

الوقت ارتفع عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي في جميع الدول العربية [١٤].

والجدول التالي يوضح لنا نسبة المتعلمين في الدول العربية كما يلي:

جدول (١)

نسبة المتعلمين بالدول العربية

الدولة	عدد السكان الكلي	نسبة التعليم (الجميع)	تعليم الذكور	تعليم المرأة
فلسطين قطاع غزة	1.7 مليون	96.4%	98.3%	94.3%
قطر	1.5 مليون	96.3%	96.5%	95.4%
فلسطين الضفة الغربية	3.7 مليون	95.6%	98.1%	93.1%
البحرين	1.5 مليون	94.6%	96.1%	91.6%
الكويت	3 مليون	94%	94.4%	97%
الأردن	6.5 مليون	93.4%	96.6%	90.2%
لبنان	4 مليون	89.6%	93.4%	86%
تونس	10.5 مليون	89.3%	83.4%	65.3%
ليبيا	6.5 مليون	89.2%	95.6%	82.7%
السعودية	26 مليون	86.6%	90.4%	81.3%
سلطنة عمان	3 مليون	81.4%	86.8%	73.5%
سوريا	22.5 مليون	79.6%	86%	73.6%
جامعة الدول العربية	350 مليون	**79.0%**		
العراق	31 مليون	78.2%	86%	70.6%
الإمارات	9 مليون	77.9%	76.1%	81.7%
جزر القمر	0.7 مليون	75.5%	80.5%	70.6%
مصر	84 مليون	73.9%	81.7%	65.8%
الجزائر	37 مليون	72.6%	81.3%	63.9%
السودان	30 مليون	71.9%	80.7%	63.2%
جيبوتي	0.8 مليون	70%	N/A	N/A
المغرب	32 مليون	67.1%	76.1%	57.6%
اليمن	24 مليون	63.9%	81.2%	46.8%
موريتانيا	3.5 مليون	58%	64.9%	51.2%
الصومال	10.5 مليون	37.8%	49.7%	25.8%
الصحراء الغربية	N/A	N/A	N/A	N/A

المصدر : في ٢٠١٧/٣/٢١٨

https://arabi21.com/story/813564

يتضح لنا من الجدول السابق أن نسبة المتعلمين في أوساط الشعب الفلسطيني هي الأعلى عربياً، يليهم مباشرة دولة قطر، فيما يتربع على ذيل القائمة كل من الصومال وموريتانيا والمغرب، أما اللافت في القائمة فهو أن نسبة التعليم في كل

[١٤] د. نافز أيوب محمد "علي أحمد" الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه ، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين . يراجع الموقع التالي بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٤ / www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/.../r1_drNafzAyoub.pdf

من مصر والإمارات دون المتوسط، ومن بين الدول الأقل عربياً. وتبلغ نسبة المتعلمين في العالم العربي كله ٧٩% فقط، إلا أن ١١ دولة عربية فقط تزيد فيها نسبة المتعلمين عن هذه النسبة، بينما تعاني الدول العربية المتبقية من نسب تعليم أقل من هذه النسبة التي تمثل متوسطاً على مستوى العالم العربي.

١- دور التربية والتعليم في تكوين و بناء رأس المال البشري.

يوجد إجماع عالمي حول أهمية ومحورية دور التربية والتعليم في خلق الإبداع المجتمعي القادر على زيادة الإنتاجية ، وتحسين فرص العمل والقضاء على البطالة ، ورفع المستوى النوعي لحياة المجتمع. ولهذا تعكس سلسلة المؤتمرات الدولية التي قامت الأمم المتحدة بعقدها في فترة التسعينيات من القرن الماضي، الإجماع الدولي على ضرورة تبني التنمية البشرية كآلة محركة للتنمية الاقتصادية المستدامة وبناء القدرة التنافسية من خلال الاهتمام بالعنصر البشري وتعليمة وتدريبه على الوسائل التكنولوجية الحديثة والتي تضمن قدرة الاقتصاد على الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية وتحصن الاقتصاد ضد الهزات الخارجية.

لقد أولى الاقتصاديون اهتماماً كبيراً بقطاع التربية والتعليم ودراسة أثار التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة ، وفي تكوين رأس المال البشري بصورة خاصة ، هذا الاهتمام يعود إلي عدة عوامل منها [١٥]:

- التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية: حيث أن مسألة التنمية الاقتصادية ومشاكلها أصبحت اليوم ذائعة على المستويات الوطنية والقومية والدولية خاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية ، ولا شك أن النهوض بمستوى قطاع التربية والتعليم يشكل أحد الأدوات الفعالة في هذا المجال. إذ يرتبط التطور الاقتصادي بالتطور التربوي والتعليمي ارتباطاً وثيقاً يجعله متغيراً تابعاً له في المدى والاتجاه .

[١٥] د. نافز أيوب محمد "علي أحمد" الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه ، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين . يراجع الموقع التالي بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٤ /
www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/.../r1_drNafzAyoub.pdf

– تصاعد أهمية دور رأس المال: حيث أن النظريات الاقتصادية الحديثة أكدت على دور وأهمية تكوين رأس المال البشري في عملية التنمية الاقتصادية. هذا الدور الذي يساهم بخلق القدرة الكبيرة على إنتاج الثروات المادية.

– تزايد الإنفاق على قطاع التربية والتعليم: فقد شهد العالم المعاصر توسعاً كبيراً في القطاع التربوي والتعليمي تبعه تزايد النفقات التربوية والتعليمية في مختلف البلدان تزايدا كبيراً الأمر الذي حمل على البحث في مدى الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من هذه الأموال التي يتم إنفاقها على قطاع التربية والتعليم ، ومقدار ما يعود منها على الاقتصاد والمجتمع.

٢– دور التعليم في تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات.

إن تعاظم دور التربية والتعليم في النتيجة الاقتصادية تستهدف تكوين رأس المال البشري عن طريق زيادة تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات التي تتزايد الحاجة إليها على الدوام في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مما يزيد زيادة كبيرة من أهمية استثمار الإنسان كمورد منتج وكقيمة اجتماعية سامية من خلال مجموعة من المتغيرات النوعية تتركز على زيادة قدرة العمل على الإنتاج والإبداع . ومن هنا نجد أن قطاع التعليم يلعب دوراً أساسياً في إعداد الأخصائيين والفنيين والعمال المهرة خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص شديد في أعداد أولئك الذي يعتبر واحد من بين العقبات التي تواجه التطور الاقتصادي والحضاري في تلك الدول[١٦]. وترجع تجربة التصنيع في الدول المتقدمة إلى وجود علاقة قوية بين مستوى التكنولوجيا وأساليب الإنتاج من جهة وهيكل المهارات البشرية ونظم التربية والتعليم من جهة ثانية ، فاستخدام تكنولوجيا عالية يعني اعتماد أسلوب إنتاج متقدم ومهارات بشرية عالية لن تتحقق إلا في ظل مستوى مرتفع من المعرفة والتعليم [١٧].

[١٦] صدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، ١٩٨١ ، دار الرشيد للنشر بغداد ، ص ١٢١، ١٢٢.
[١٧] د.حمدية زهران ، اقتصاديات التنمية ،١٩٧٨، القاهرة ، ص ٣٩٩.

٣- دور التربية والتعليم في البناء الاجتماعي للفرد .

أصبحت النظرة إلى التعليم بالإضافة إلى كونه عملية إنتاجية استثمارية ، فإنه أداه للتعبير الاجتماعي أيضا، ولهذا فإن قطاع التربية والتعليم ينهض الآن بالعديد من المهام الاجتماعية ذات البعد الإيجابي الذي يكسب التنمية زخماً حضارياً ويمنحها القدرة على الاستمرار والتطور. ومن المهام الاجتماعية التي ينهض بها قطاع التربية والتعليم نذكر ما يلي[١٨]:

- يساهم قطاع التعليم في تفتيح أذهان الأفراد وتوجيهها الاتجاه العلمي العقلاني وخلق الطموح وبعد النظر وترسيخ السعي والمثابرة على بناء الحياة وتغيير الواقع بالاتجاه السوي. بينما يساعد الجهل وانعدام الوعي على تثبيت التخلف ويؤدي إلى عرقلة خطط التنمية الشاملة.

- يلعب قطاع التربية والتعليم دور مهم في القضاء على الهياكل الاجتماعية البالية والقيم السلوكية المضرة ، من خلال تهذيب السلوك الاجتماعي ونبذ العائدات والتقاليد المعرقلة للتقدم والتطور، كذلك يساهم هذا القطاع في غرس الشعور بالمصلحة العامة من خلال تغيير سلوك الأفراد بالنسبة للاستهلاك ووسائل الإنتاج والوجبات الوطنية وغيرها .

- يحقق قطاع التربية والتعليم مكاسب للفرد تتمثل في الرفاهية الخاصة، أو ما يعبر عنه بمستوى الحياة .

وقد كشف مؤشر جودة التعليم العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس لعام ٢٠١٥- ٢٠١٦م في ٣٠ سبتمبر الماضي، عن تدني ترتيب أغلب الدول العربية في مجال جودة التعليم. فالمرتبة الأولى في العالم حصدتها سنغافورة ، ثم سويسرا تليها، وفنلندا في المرتبة الثالثة، وقطر رابعاً، وحلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة ١٨، مسبوقة بالدنمارك ومتبوعة بالسويد ، فيما صنفت ألمانيا

[١٨] د. نافز أيوب محمد "علي أحمد" الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه ، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين . يراجع الموقع التالي بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٤ / www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/.../r1_drNafzAyoub.pdf

في المرتبة ٢٠ وجاءت فرنسا في المرتبة ٢٢، واليابان في المرتبة ٣١ متبوعة بأستراليا، فيما حلت اسبانيا في المرتبة ٤٧، وجاءت تركيا في المرتبة ٩٥ وتعد دولة قطر الأولى عربياً والرابعة عالمياً، تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة العاشرة ولبنان في المرتبة ٢٥، ثم البحرين في المرتبة ٣٣، فالأردن في المرتبة ٤٥ عالمياً والمملكة العربية السعودية في المرتبة ٥٤ بين ١٤٠ دولة شملها مؤشر الجودة فيما احتلت مصر، المرتبة ١٣٩، وهو المركز قبل الأخير في محور جودة التعليم الأساسي " الابتدائي" حيث جاءت في المركز ١٣٩ والمركز ١١١ في جودة التعليم العالي والتدريب، في حين جاءت دولة قطر في المركز ٢٧ بمعدل جودة ٥,١، لتحتل أيضاً المرتبة الأولى عربياً [١٩].

٤- جدوى الاستثمار في التعليم .

يعتبر التطور التقني والعملي من الأسباب الأساسية التي أدت إلى اعتبار قطاع التعليم قطاعاً منتجاً، خصوصاً إذا علمنا أن معظم التكنولوجيات الجديدة والحديثة مخترعوها هم مخرجات التعليم، ولكي نطبق هذه التكنولوجيا والتقنيات الحديثة يلزمنا عنصر بشري ماهر ومدرب قادر فكرياً وعقلياً على استيعابها ، ولهذا تلجأ معظم الدول كي تواكب الحضارة التكنولوجية إلى إعداد باحثين قادرين على القيام بهذه المهمة ، وهذا عن طريق الاستثمار في قطاع التعليم. حيث تزايد الاهتمام باقتصاديات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين . وقد أكد العلماء أن الإنسان في القرن الحالي سيكون هو العنصر الحاكم والفعال والقادر على أن يستثمر متعلماً ومتعدد المهارات وأن المعرفة قوة ، ومن ثم فالأمة القوية هي الأمة العارفة . أما الأمة التي ستتخلف عن استثمار مواردها

[١٩] مؤشر جودة التعليم العالمي وموقعنا التعليمي بين دول العالم.
http://www.alyaum.com/article/4097449

البشرية فستبقي في خطر خصوصاً إذا علمنا أن السرعة التي تتغير بها التكنولوجيا تكاد تكون تقريبا يومية[٢٠].

ثالثا: أثر العولمة على التنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية :

لقد أثرت العولمة بشكل كبير في التنمية المستدامة سلباً وإيجاباً، وأن الدول معنية بإيجاد سياسات توازن بين التأثيرين، وقد جاءت التوصيات الأممية بشأن التنمية المستدامة، لكي لا يفرط العنصر البشري الحالي في الموارد على حساب الأجيال القادمة ، كما تعمل بقدر المستطاع على تجنيب البلدان الآثار السلبية للعولمة بالحفاظ على البيئة وتقليل أعداد الفقراء في العالم والحد من البطالة .

فالعولمة ليست في الحقيقة، حركة جديدة، إنما هي تتويج لاتجاه بارز في الاقتصاد الدولي منذ صعود الصناعة الحديثة وتوغلها تدريجياً، عن طريق الاشتراكية أو الرأسمالية، في كل أنحاء العالم. وقد توسعت هذه الحركة أحياناً ببطء ، وأحيانا أخرى بسرعة ، وانقطعت أحياناً بسبب الحروب الساخنة أو الباردة وفي المرحلة التي نحن فيها من حركة العولمة ، يمكن أن تُعزى التغييرات الضخمة التي تؤثر على حجم القوى العاملة ومستوى دخلها في الدول الصناعية نفسها إلى موجة الابتكارات الصناعية الجديدة ، خاصة في مجال الإلكترونيات والاتصالات اللاسلكية، أكثر مما يمكن أن تعزى إلى تصاعد اتجاه العولمة نفسه. ويمكن أن تعزى كذلك إلى تضاؤل حصة الدول الصناعية الكبرى في أوروبا وأمريكا في مجال الصناعات والخدمات الحديثة، بسبب تعاظم القدرة الصناعية لدول شرق آسيا ونجاحها في دخول العولمة، والحصول على حصة متزايدة من حركة تجارة السلع والخدمات وتدفق الاستثمارات والتوظيف التي لها طابع دولي[٢١].

---

[٢٠] راشي فاتح ، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض البطالة في ظل رأس المال البشري ، المؤتمر الدولي العلمي حول : الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي – مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح – الأردن ، أيام ١٩– ٢٢ أكتوبر ٢٠١٥ (عمان) الأردن.
http://search.mandumah.com/Record/677225

[٢١] العولمة والتنمية المستدامة، http://www.alghad.com/articles/528532

ويبدو للوهلة الأولى أن مقتضيات العولمة لابد من أن تتعارض ومبادئ التنمية المستدامة. فانفتاح الأسواق بعضها على البعض، وتطبيق الاتفاقات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية بعد سنين من المفاوضات المضنية، مع ما تتطلبه تلك الاتفاقات من تحرير جميع المبادلات في السلع والخدمات وإزالة كل أنواع الحماية المباشرة أو غير المباشرة في الأسواق المحلية، يؤديان إلى إقفال العديد من المؤسسات الإنتاجية التي ليس لها الإنتاجية الكافية لتحمل المنافسة الدولية دون حماية، أو إلى تسريح الكثيرين من العمال والموظفين في القطاع العام والخاص[٢٢].

وللعولمة تأثيرات مختلفة ؛ البعض منها إيجابي، والبعض الآخر سلبي. وهي، لذلك، تتطلب أن تواجهها الحكومات العربية بوضع سياسات واضحة المعالم للاستفادة منها، عن طريق جلب التكنولوجيات الجديدة ، من جهة، وتقليل الأضرار التي يمكن أن تحصل، من جهة أخرى، ولا سيما في مجال البيئة؛ لتحول دون حصول المزيد من استغلال الموارد الطبيعية بشكل عشوائي. وكذلك في مجال القوى البشرية؛ لتحول دون تعرض مستوى الأجور والرواتب للتدني تحت تأثير زيادة البطالة. وفي هذا الإطار، قد يكون تطبيق مبادئ التنمية المستدامة هو السلاح الوقائي الأكثر فعالية، لأن الاهتمام بالرأسمال البشري وتطويره وزيادة قدرته على التكيف مع التطورات التكنولوجية العملاقة الجارية عالمياً، هي من أهم عوامل الاستفادة من العولمة، بدلا من الخضوع لسلبياتها بشكل ساكن. لذلك، لابد من تعميم مبادئ التنمية المستدامة في الأقطار العربية[٢٣].

وتشير كافة المعطيات والدلائل المتوفرة عن مشكلة البطالة في الوطن العربي إلى أن هذه المشكلة آخذة بالتفاقم عامًا بعد آخر، وأن جميع المعالجات التي قامت

---

[٢٢] د. عبد العزيز بن عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع) ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ٧-٩-١٤٢٢هجرية ٢٤-٢٦ /٩/ ٢٠٠١م faculty.ksu.edu.sa/.../**Doc**Lib1

[٢٣] العولمة والتنمية المستدامة، مرجع سابق .http://www.alghad.com/articles/528532

بها الدول العربية لحل هذه المشكلة، أو الحد من اتساعها قد باءت بالإخفاق، وذلك لأسباب متباينة من دولة لأخرى، ولعل مما يزيد الأمر خطورة هو تسارع ظاهرة العولمة التي ستترك آثارًا وانعكاسات كارثية على وضع العمل والعمال في الدول النامية و منها الدول العربية بشكل خاص، كما ستؤدي إلى تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات والطاقات العربية المتميزة بحثاً عن فرص أفضل للعمل والاستقرار. ويذكر أن تسارع ظاهرة العولمة ومسارعة الدول العربية للالتحاق بقطار منظمة التجارة العالمية، والاستجابة لشروطها في فتح الأسواق العربية أمام السلع والمنتجات الأجنبية المنافسة –أدى إلى إعلان الكثير من المصانع والشركات الإفلاس كما يحدث الآن في مصر، الأمر الذي يعني اتساع ظاهرة البطالة وبشكل أسرع من السابق[٢٤].

- الآثار السلبية للعولمة [٢٥].

تتعدد الآثار السلبية للعولمة والتي تؤثر على التنمية المستدامة في الدول العربية ومنها ما يلي:

١- تؤدي العولمة إلى إضعاف قدرة الدولة على السيطرة على اقتصادياتها ، كما أدى انتقال رؤوس الأموال على خفض سيطرة الدولة على أسعار الفائدة حيث أن مرونة الشركات متعددة الجنسيات قد خفضت قدرة الحكومة على السيطرة على مستويات الاستثمارات .

٢- تؤدي إلى زيادة البطالة مع تكيف اقتصاديات بعض الدول لمواجهة متطلبات زيادة التعامل في الأسواق العالمية أو استجابة لضغوط العولمة.

٣- جعلت من الصعب على الحكومات تنظيم الأنشطة الإنتاجية وحماية المنتجين الوطنين من المخاطر التي يتعرضون لها، وتقلل كذلك من قدرة الدولة على تحسين مستوى معيشة الطبقات الفقيرة .

---

[٢٤] http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-june-6/alhadath3.asp

[٢٥] احمد السيد كردي، مفهوم العولمة وأثرها علي التنمية الاقتصادية ، بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٥ .
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129299

وفي ضوء ما تقدم يجب على الدول العربية وضع مجموعة من السياسات بهدف تصحيح الفجوة والاختلال الذي ظهر في المسار التنموي للدول العربية ، من أهمها ما يلي[٢٦]:

– إصلاح القطاع التربوي وربطة بالقطاعات الإنتاجية بشكل فعال، وتأمين مساهمة شركات ومؤسسات القطاع الخاص في التعليم المهني وفي تمويل الأبحاث العلمية والتقنية لتعبئة القدرات المتوافرة وتوجيهها نحو الانضمام إلى الدورة الاقتصادية مباشرة .

– اتخاذ التدابير الفعالة لمحو الأمية والقضاء عليها بشكل نهائي، وبالتالي إزالة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على التنمية المستدامة .

– اضطلاع مؤسسات القطاع العام والخاص باتخاذ التدابير التي تكرس احترام البيئة وصيانتها.

– إصلاح أوضاع الأجهزة الإدارية المركزية والمحلية وتأمين استقرار العاملين فيها في حياتهم المادية بغية القضاء على عمليات الرشوة والفساد، ووضح حد لتأثير أصحاب النفوذ على ولاء الموظفين في تلك الإدارات.

– العمل على الحد من هجرة سكان الريف إلى المدن ومن ظاهرة تركز السكان في مدن كبيرة.

رابعا: دور الإعلام واستثمار رأس المال البشري في تخفيض البطالة.

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاديات العربية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة، لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن – إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق أيضاً، ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة ناهيك

---

[٢٦] د. عبد العزيز بن عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع) ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ٧–٩–١٤٢٢هجرية ٢٤–٢٦ /٩/٢٠٠١م faculty.ksu.edu.sa/.../DocLib1

عن الانعكاسات الاجتماعية، مع الإشارة هنا إلى عدم توفر بيانات دقيقة حول الحجم الحقيقي لعدد العاطلين عن العمل، وبالتالي لأبعاد المشكلة وتأثيراتها السلبية المختلفة[٢٧].

١- أسباب البطالة العربية [٢٨]:

ومن أهم الأسباب التي كانت وراء تفاقم البطالة في الدول العربية وما تزال حتى الآن، يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي، وعدم تطابق مخرجات التعليم في معظم الدول العربية مع متطلبات أسواق العمل المحلية العربية ، علاوة على أن التكوين المنهجي في معظم الدول العربية لم يواكب التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في العالم .

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، فقد جاء في دراسة لمركز دراسات الوحدة العربية أن من أبرز مظاهر إخفاق خطط التنمية الاقتصادية وقوع معظم الدول العربية تحت وطأة المديونية الخارجية التي وصلت عام ١٩٩٥ إلى نحو ٢٢٠ مليار دولار، وفي المقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج التي تقدرها بعض المصادر بأكثر من ٨٠٠ مليار دولار. وكذلك وجود أكثر من ٦٠ مليون أمي عربي، و٩ ملايين طفل لا يتلقون التعليم الابتدائي، و٧٣ مليون تحت خط الفقر، وأكثر من ١٠ ملايين لا يحصلون على طعام كاف .

- إخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي ، وبنسب معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة البطالة ، بل على العكس من ذلك تماماً فقد ساهمت هذه

---

[٢٧] http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-june-6/alhadath3.asp

[٢٨] **http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-june-6/alhadath3.asp**.

البرامج في زيادة عدد العاطلين عن العمل، وكذلك إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية.

– استنزاف معظم الموارد العربية خلال حقبة ازدهار أسعار النفط في الإنفاق على التسلح، وتمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة ، وبعد ذلك وقوعها في شراك المديونية وخدمتها الباهظة.

وتشكل البطالة إحدى أكبر المشكلات التنموية في العالم وخاصة في المنطقة العربية ، وقد أوضحت مختلف تقارير المنظمات الدولية على حاجة البلدان إلى التركيز على استثمار رأسمالها البشري كأساس للتقليل من حدة البطالة والقضاء عليها، وهو أمر لابد معه من ربط التشغيل ومتطلبات سوق العمل بمخرجات التعليم والتكوين وبالأخص التعليم الجامعي، ذلك أن بطالة حملة الشهادات الجامعية تتزايد بشكل كبير في كثير من دول العالم ومنها الدول العربية بصفة خاصة . مما يدفع للتفكير في كيفية الاستفادة من رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم ومدى ملائمة ذلك التعليم مع متطلبات سوق العمل. وإن الدول العربية على غرار غيرها من الدول تعاني من ظاهرة البطالة وتفاقمها وإن أهم ما يميز هذه الظاهرة بالدول العربية كونها بطالة متعلمين بالدرجة الأولى . ولذلك نجد أن الاستثمار في العنصر البشري يؤدي إلى التقليل من حدة البطالة، من خلال التركيز على العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل المحلية في عالمنا العربي[٢٩] .

وقد توقع تقرير جديد صادر عن منظمة العمل الدولية، ازدياد معدل البطالة في العالم بشكل طفيف من ٥.٧ إلى ٥.٨% في العام ٢٠١٧، ما يعنى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل بمقدار ٣.٤ مليون شخص وأشار التقرير الذي حمل عنوان " الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم – اتجاهات عام ٢٠١٧ "، إلى توقعات بارتفاع عدد العاطلين عن العمل عالمياً في عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٢٠١ مليون،

[٢٩] الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة:مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، في ٢٠١٧/٣/١٦ .
https://www.facebook.com/socio.montadarabi/posts/588112074681570

مع ازدياده بمقدار ٢.٧ مليون في عام ٢٠١٨، لأن وتيرة نمو القوى العاملة تفوق عدد فرص العمل الجديدة[٣٠]. والجدول التالي يوضح توقعات منظمة العمل الدولية عن البطالة.

جدول رقم (٢)

اتجاهات وتوقعات البطالة ما بين ٢٠١٦ و ٢٠١٨ – منظمة العمل الدولية

	عدد العاطلين عن العمل (ملايين)			معدل البطالة (في المائة)		
	2016	2017	2018	2016	2017	2018
العالم	197.7	201.1	203.8	5.7	5.8	5.8
الدول المتقدمة	38.6	37.9	38.0	6.3	6.2	6.2
الاقتصادات الناشئة	143.4	147.0	149.2	5.6	5.7	5.7
الدول النامية	15.7	16.1	16.6	5.6	5.5	5.5
	النسبة المئوية لفرص العمل الهشة			النسبة المئوية للعمال الفقراء		
	2016	2017	2018	2016	2017	2018
العالم*	42.9	42.8	42.7	29.4	28.7	28.1
الدول المتقدمة	10.1	10.1	10.0	..	..	..
الاقتصادات الناشئة	46.8	46.5	46.2	25.0	24.3	23.7
الدول النامية	78.9	78.7	78.5	69.0	67.9	66.7

Source: **http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2017/01/13/3-4-2017.html**

٢- نظرية رأس المال البشري وتفسير آلية سوق العمل [٣١]:

التحليل الكلي لسير سوق العمل كان ومازال محل نزاع ، نظراً لتغير التطور الهيكلي للبطالة، فالتفكير بطريقة مواجهة العرض والطلب الكلي للعمل جعل اقتصاديي العمل يدخلون تدريجياً عناصر جديدة في تحليل الظواهر الموجودة في سوق العمل، تختلف هذه العناصر حسب رؤية مختلف الاقتصاديين، فمنهم من يرى أن عارض العمل هو سبب ظهور البطالة ، و منهم من يرى أنّ طالب العمل هو سبب ظهورها، و منهم من يرى أنّ العمال فيما بينهم هم الذين يحدثون البطالة. وذلك رغم اشتراك بعض النظريات والأفكار في مبدأ الانطلاق – سواء النظر من جانب الطلب

٣٠. http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2017/01/13/3-4-2017.html

٣١ سميرة عبد الصمد ، سهام العقون ، الاستثمار في رأس المال البشري ودورة في تخفيض البطالة مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية ، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة المسيلة الجزائر . https://www.google.com.eg/?gws_rd=ssl#q =

أو جانب العرض– فإنها تختلف في مضمون التحليل لأسباب اختلال سوق العمل، وإن نظرية رأس المال البشري تعتبر من أهم هذه النظريات والتي حظيت ومازالت تحظى بالاهتمام الكبير من قبل الباحثين.

وقد ظهرت نظرية رأس المال البشري مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات والمفكر الاقتصادي مينسر جاكوب (Mincer Jacob) هو أول من استخدم عبارة " الرأسمال البشري" في مقال نشره سنة ١٩٥٨، ونجد أن الظهور الحقيقي للنظرية الجديدة كان من خلال مقال الاقتصادي تيودور شولتز (Schultz Théodore) الذي نشره سنة ١٩٦١ بعنوان " الاستثمار في الرأسمال البشري". وتعد الموارد البشرية طبقاً لهذه النظرية بمثابة رأسمال لها نفس أهمية الموارد المادية الأخرى ، وتسير بنفس المبادئ . ونجد أن الاستثمار في العنصر البشري هو كل إنفاق استثماري على التربية والتعليم يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد الذي حصل على التعليم، وبالتالي إلى زيادة دخله ورفع مستوى معيشته .

ويري أصحاب هذه النظرية أن تكاليف الصحة والتكوين والتعليم أصبحت مكلفة جداً ، لهذا فالإنفاق فيها يعتبر استثماراً بالنسبة للفرد العقلاني الذي سيفاضل بين المزايا التي سيتحصل عليها مستقبلاً والتكاليف الحاضرة . فاختيارات الأفراد بالنسبة لصحتهم وتكوينهم هي التي تحدد مستقبلهم. إذن ، وحسب أصحاب هذه النظرية فإن الاختلاف في الدخول يفسّر باختيارات المستهلك العقلاني وليس بوضعه الاجتماعي. ويمكن القول بأن دور التعليم في التنمية الاقتصادية قد حظي منذ القدم باهتمام المفكرين ، وقد أكد أدام سميث على أهمية التعليم في إكساب الأفراد المهارات والقدرات اللازمة للإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية التي تتحّول إلى رأس مال يصبح سلع وخدمات بواسطة الجهد البشري. حيث كتب في مؤلفه ثروة الأمم يقول : ".. فاكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها في أثناء تعليمه ودراسته وتدريبه يكلّف دائما نفقات حقيقية تعتبر رأس مال ثابت ومتحققٍ في الواقع في شخصيته. وكما أن المواهب تعتبر جزءاً من ثروة الشخص، فإنها تشكل جزءا

من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه ".

ويرى مالتوس (T.R.Malthus) صاحب النظرية المعروفة في العلاقة بين الموارد الطبيعية والسكان، أن التعليم عامل من عوامل تحديد النسل ، كما يرى فيه طريقاً لتنمية الحرص والتدبير والادخار وكذا وسيلة فعالة للقضاء على الفقر، حيث يقول : " لقد خصصنا أموالاً طائلة للفقراء التي نستطيع القول أنها زادت من فقرهم، لكننا كنا مقصِّرين جداً فيما يخص تعليمهم والذي يعتبر الوسيلة الوحيدة بحوزتنا كي نحسّن من مستوى هؤلاء الفقراء و يصبحوا أناساً ومواطنين سعداء ذوي أهمية لمجتمعهم ". أما ألفرد مارشال (A.Marshall) فقد أوضح أن التعليم له أثر غير ظاهر (مباشر) في العادة ، لأنه لا يظهر بسرعة ، لكن يؤكد أن للتعليم آثارًا في معظم الجوانب. كان مارشال من الأوائل الذين أبرزوا القيمة الاقتصادية للتعليم، حيث أكّد أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر.

٣- دور الاستثمار البشري في زيادة فرص العمل[٣٢]:

يعتبر الاستثمار في العنصر البشري في مختلف دول العالم غاية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولذلك تنفق الدول المتقدمة من ٢ إلى ٣ % من إجمالي موازنتها العامة على البحث والتطوير.

وتتعدد الأهداف المبتغاة من الاستثمار في العنصر البشري إلى أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتتداخل هذه الأهداف بعضها مع البعض الآخر ولا يمكن فصلها عن بعضها، ولهذا يرى بعض الاقتصاديين أن الإنفاق على الإنسان هو إنفاق استثماري بحت من حيث مساعدته على زيادة الإنتاج وتحقيق التوظيف وغير ذلك من أهداف.

[٣٢] سميرة عبد الصمد ، سهام العقون ، الاستثمار في رأس المال البشري ودورة في تخفيض البطالة مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية ، مرجع سابق .

ونجد أن هدف تحقيق التوظيف يقع على رأس الأهداف التي توليها مختلف الدول أهمية كبرى وتدرجها في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى سياستها النقدية والمالية. ويترجم هذا الهدف أساسا في إيجاد فرص عمل مناسبة للأفراد و يكون ذلك عن طريق الملائمة بين رغبات أصحاب الأعمال وما يحتاجونه من مهارات وكفاءات تنتج عن الاستثمار في رأس المال البشري سواء عن طريق التعليم أو التدريب أو غيرها، وبالتالي تكون العمالة المطلوبة في السوق على قدر كبير من المهارة فتزداد الإنتاجية.

ويرى "وايزبرود" أن فرص العمل تتسع أمام الأفراد المتعلمين بمعدلات أكبر من الأفراد غير المتعلمين، كما أن هذه الفرص تختلف باختلاف المرحلة التعليمية التي يصل إليها الفرد.وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات فعلى سبيل المثال كدت بعض الدراسات أن النسبة المئوية لمعدل البطالة خلال الستينات في كندا قد بلغت نسبته ١٨.٧% للأفراد اللذين لم يكملوا الدراسة الابتدائية، في حين وصلت هذه النسبة إلى ٢.٧% للأفراد اللذين أنهوا المرحلة الثانوية. وتشير هذه الإحصائيات أنه خلال نفس الفترة في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ معدل البطالة للأفراد اللذين تلقوا تعليماً لمدة ٨ سنوات حوالي٧.٢% في حين بلغ هذا المعدل ١.٥% للأفراد اللذين أكملوا ١٨ عاماً من الدراسة.

لذلك يمكن القول أن نظرية رأس المال البشري تقدم تحليلا منطقيا مفسرا للبطالة، ذلك أن كل فرد يعتبر مكونا لرأس مال في التكوين والتعلّم، فإنّ النظرية تفترض أن هناك أشخاصًا ليس لديهم تكوينًا أو تعليمًا، وهو ما يؤدي إلى خلق نقص في رأس مالهم البشري، حيث لا يستطيعون التوافق مع متطلبات سوق العمل، والنتيجة هي أنهم سيكونون في حالة بطالة.

خامسا: معوقات الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية .

بالرغم من أن الموارد البشرية هي القاعدة الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق رفاهية الشعوب ، فنجد أن العنصر البشري لم يحظ بالقدر الكافي من الاهتمام ، وتبدو مظاهر عدم الاهتمام بالتخطيط للموارد البشرية العربية ومعوقات الاستثمار في العنصر البشري فيما يلي[٣٣]:

١- ضعف ارتباط مخرجات التعليم مع احتياجات أسواق العمل المتغيرة .

تركز منظومات التعليم العربية على أعداد المتخرجين دون إنتاج المهارات والمعارف اللازمة للتنمية والمساهمة في رفع الإنتاجية والنمو، حيث أصبحت الشهادات هي المعيار الأساسي للتوظيف في القطاع العام مما أدي إلى ظاهرة السعي المفرط للحصول شهادات أعلى استجابة لاحتياجات التوظيف في القطاع الحكومي وليس سبيلاً لاكتساب المهارات ، وإلى انتشار الوظائف غير المنتجة التي لا تؤدي إلى تحسين القدرات التنافسية في الاقتصاد، وبالتالي سوء استخدام وهدر رأس المال البشري .

ولا تزال الدول العربية بعيدة عن الاستجابة للمعايير الدولية خاصة للتعليم المهني، مما جعل الطلبة غير مسلحين بالمهارات اللازمة للعمل ، ويسهم في اتساع الفجوة بين التعليم وحاجات أسواق العمل ، مما أدي إلى عدم تحقيق أهداف برامج إصلاح التعليم المتمثلة في إكساب الطلبة المهارات والمعارف والقدرات المطلوبة لزيادة الإنتاجية وخلق ميزات تنافسية جديدة .

ونجد أنه في كثير من الحالات لا تتمكن الجامعات العربية من أداء دورها في مجال تنمية المعارف وتوفير المهارات الأساسية للاستجابة إلى الحاجيات المستجدة

---

[٣٣] التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ، منظمة العمل العربية ، ٢٠١٠ ، ص ٤٨ ، ٥٥ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥ ، صندوق النقد العربي ، ص ٢٥٤ ، ٢٦٢ .

لأسواق العمل العربية من مهارات وتخصصات ، كما أنها لم تسهم بالقدر الكافي في تقديم البحوث العلمية المرتبطة
باحتياجات التنمية الاقتصادية مما يعمق الانفصام بين الجامعة وأسواق العمل .

٢- قصور سياسات أسواق العمل في الاستفادة من الموارد البشرية .

يحدث ذلك لعدم قدرة الاقتصاديات العربية على توفير فرص عمل كافية للمتعلمين وأصحاب المهارات العالية نتيجة لعدم تنوعها وتخصص العديد منها في القطاعات الإنتاجية الأولية وفي السلع ذات القيمة المضافة المتدنية، بالإضافة إلى استقطاب قطاع الصناعات التحويلية للنصيب الأقل من إجمالي القوى العاملة العربية، بسبب ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج، حيث بلغ بالنسبة للدول العربية ككل ١٧% عام ٢٠١٢ ، كذلك تتسم أسواق العمل بعدم الكفاءة حيث تتركز معظم وظائف القطاع الخاص في القطاع غير الرسمي ذي الإنتاجية المنخفضة والأجور المتدنية بالمقارنة مع القطاع العام الرسمي الذي يعتبر أكبر مصدر للتوظيف في الدول العربية. كما أنة في كثير من الحالات تلعب المحسوبية والنفوذ دوراً أكبر من التحصيل العلمي والكفاءات في التعين في الوظائف ، وهو ما يرسخ لدى الأفراد القناعة بأن الشهادة إذا ما توافرت المحسوبية والعلاقات الشخصية المناسبة كافية لأغراض التوظيف وبالتالي يقل لديهم الحافز لتطوير مهاراتهم داخل وخارج إطار الجامعة.

٣- المركزية الشديدة في إدارة منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني.

تركز أنظمة التعليم المهني والتقني والتدريب في الدول العربية كل اهتمامها على جانب عرض العمالة وليس على جانب الطلب ، ويؤثر هذا إلى حد كبير في تدني المواءمة بين مخرجات التدريب والتعليم المهني والتقني والاحتياجات النوعية لسوق العمل، بالإضافة إلى ضعف الترابط بين نظم التدريب وخطط التنمية وغياب معلومات عن سوق العمل ، كذلك ضعف الكادر التدريبي العامل في المؤسسات

التعليمية والتدريبية ، مما يؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة بين خريجي منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني .

سادسا: بعض النماذج من التجارب الدولية في تنمية وتطوير العنصر البشري وسبل استفادة الدول العربية منها مستقبلاً .

قامت العديد من الدراسات بتناول العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، ونستعرض في هذا المجال بعض النماذج من التجارب الدولية في بناء مجتمع المعرفة والتنمية البشرية المستدامة، ونذكر بعض من هذه النماذج فيما يلي:

١- التجربة الصينية [٣٤]:

تعيش الصين تجربة خلاقة على صعيد التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، وذلك يتم من خلال توجهاتها البناءة في إدارة المعرفة التي تمتلكها . ولهذا نجد أن التجربة الصينية جديرة بالاهتمام والدراسة واستخلاص العبر منها لصياغة سياسات تنموية عربية شاملة ومستدامة . فقد شددت الحكومة الصينية على دور التعليم والبحث العلمي وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في التنمية البشرية ، بهدف تحسين مستوى المعيشة والرفاهية للمجتمع الصيني ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الملحة ، وكذلك العمل على إزالة شبح الفقر عن السكان للوصول إلى استقرار اقتصادي يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للشعب ، وبالتالي توفير الأمن القومي للدولة الصينية.

لقد شهد عام ١٩٩٣ بداية الانطلاق الفعلي في تطوير التعليم والتقدم العلمي الصيني واعتماد رؤية إستراتيجية شعارها " إنعاش الصين من خلال العلوم والتكنولوجيا والمعرفة"، وحددت أهدافا ينبغي التوصل إليها في العام ٢٠١٠ ،

---

[٣٤] د. نغم حسين نعمة ، إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة – تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية والعربية - ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد ٤ ، السنة ٢٠١١ . www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51878 .

تمثلت تلك الأهداف في زيادة معدلات الانتساب إلى التعليم وتعزيز التعليم المهني وتوسيع التعليم العالي واستئصال الأمية ، ومضاعفة الجهود في العلوم والتكنولوجيا في موازاة العمل علي متابعة جهود تحسين جودة التعليم ، إضافة إلى مضاعفة الجهود لاستئصال الأمية العلمية والمهنية ، وتطوير مؤهلات رأس المال البشري وتعزيز احتياجاتهم واعتبار التعليم والمعرفة استثمار منتج ، وتأسيس وتشجيع نظام للابتكار والاختراع في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وبناء مؤسسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتأهيل عدد غير محدد من الكوادر العليا الوطنية المؤهلة لقيادة وإدارة البحوث، والسعي لتحديث وتطوير القدرات الإبتكارية الكامنة في النخب العلمية واكتشافها .

ففي التجربة الصينية تم تحديد هدف رئيسي لإنشاء البنية التحتية يقوم على " تنشيط عملية في العلوم والتكنولوجيا، من خلال تطبيق الفكرة الإستراتيجية " بناء شعب موجه ذو مواهب إستراتيجية " ، التي تهدف إلى ممارسة الشعب للإبداع ودعم العلماء واعتماد بيئة مثالية لتحضير الأجيال الجديدة وتعليمهم لكيفية إدارة وتحضير المشاريع البحثية ، وتشجيع ودعم القادة والعلماء من ذوي القدرات المعرفية العالية ، فضلا عن تفعيل برنامج إدارة المعرفة ومتابعة الاختراعات حتى المباشرة في الإنتاج والتسويق[٣٥] .

٢- التجربة الكندية[٣٦]:

تعد التجربة الكندية من التجارب الناجحة في مجال التنمية المستدامة وذلك من خلال " مراكز التميز "، فمن أشكال الشراكة القوية بين الجامعات والمؤسسات

---

[35] Ministry of Science & Technology of the Peoples Republic of China, (٢٠٠٧), Support Information Center.

[٣٦] نادية إبراهيمي ، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة) ، الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس – سطيف١ ، ٢٠١٢– ٢٠١٣ ، ص ٦٢ . www.univ-setif.dz/MMAGISTER/images/facultes/SEG/2013/2013/brahiminadia.PDF-

الإنتاجية إنشاء وتمويل ما يسمى مراكز التميز في كندا ، وهي مراكز بحثية موجودة داخل الجامعات للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل كندا . وظهرت في كندا هذه المراكز مع بداية السبعينات عندما قامت مؤسسة العلوم الوطنية بكندا بتمويل مجموعة من البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين الجامعة والصناعة، وهي ما أطلق علية برامج الأبحاث المشتركة بين الجامعة والصناعة ، وتعد جامعة " أونتاريو" من أكثر الجامعات الكندية التي تبنت هذه البرامج . وتهدف هذه البرامج من خلال الأبحاث إلى تطوير الاقتصاد الكندي، وتطوير التكنولوجيا، وتدريب كبار العاملين في الدولة ، وذلك بهدف تنمية العنصر البشري وتعليمة وتطويره وتدريبه، حيث تحرص الحكومة الكندية على تمويلها بشكل منتظم ومستمر، وذلك للمحافظة على ارتباطها مع المجتمع والمؤسسات الإنتاجية في الدولة. والتأكد من تطبيقها الناجح للعلوم والتكنولوجيا المبدعة، وصولا إلى صناعات مربحة للجميع .

ومن مراكز التميز التي أنشئت في كندا ، مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ومن أهدافه تحويل نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية إلى التطبيق العملي في المؤسسات الصناعية والإنتاجية ، وذلك من خلال الشراكة والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الوطنية ، للوصول إلى أفضل الاختراعات والإبداعات التي يتوصل إليها العنصر البشري من خلال الأبحاث العلمية في مجال المعلومات والاتصال والتصنيع في منطقة أونتاريو. وتهدف مراكز التميز في كندا إلى عدة أهداف منها:

- إقامة روابط شراكة قوية وإستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية .
- تدريب كبار العاملين وإعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي .
- الاستثمار في الإبداع للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة .
- تسويق التكنولوجيا الناتجة عن الأبحاث التطبيقية .

– الوصول إلى نتائج عملية عن طريق نقل التكنولوجيا من المختبر إلى المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل .

٣– التجربة الماليزية [٣٧]:

يعتبر المجتمع الماليزي وحتى أواخر الستينات من القرن الماضي مجتمعاً زراعياً بمعدلات تنمية بشرية واقتصادية متدنية. وقد تبنت الحكومة الماليزية في نفس الوقت إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد يعتمد على المعرفة وتطوير القدرات الفنية لليد العاملة الماليزية، وعملت على فتح الأسواق الماليزية للاستثمارات الخارجية ، فتحول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي متقدم يعتمد على المعرفة . وبفضل هذه السياسة التي دعمتها آليات تطوير القدرات والمهارات البشرية من خلال تطوير آليات التعليم والبحث العلمي، وقامت بتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية ، ارتفع إجمالي الناتج ليصل إلى (٦ ، ٨٤) بليون دولار في العام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها (٦%) عن العام ٢٠٠٦ ، وارتفعت قيمة الصادرات الصناعية بها ، ولقد أولت الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ أواخر الستينات وحتى اليوم أولوية قصوى للتعليم والتدريب وإنماء القدرات البشرية للشعب الماليزي ، على قاعدة أن التعليم حق مكتسب للمواطنين ، والتدريب المهني هو الوسيلة لبناء قوة عاملة مؤهلة ومدربة وماهرة قادرة على البناء الصناعي ، وتطوير التعليم والعلوم وتوجيهها في خدمة وبناء المجتمع الماليزي والاقتصاد المعرفي.

لهذا فقد حددت وزارة التنمية البشرية ووزارة العلوم رسالة ودور الأكاديمية الماليزية للعلوم في تحقيق الرؤية الوطنية في بناء اقتصاد معرفي ، من خلال إنجاز التفوق التكنولوجي وتسويق نتائج البحوث والمساعدة في التجهيز الصناعي وتوفير الاستشارات والحلول التكنولوجية ، وقد تمكنت الحكومات الماليزية من قيادة عملية البناء الصناعي والتكنولوجي وتعزيز الابتكار والإبداع من خلال الاستثمار في

---

[٣٧] د. نغم حسين نعمة ، إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة – تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية والعربية - ، مرجع سابق .
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51878.

التعليم والبحث العلمي وإنشاء البيئة البحثية الملائمة للتنمية البشرية والاقتصادية وحققت أحلام شعبها بمزيد من التقدم والرفاهية ، رفعها إلى مصاف الدول المتقدمة في فترة زمنية قياسية .

٤- التجربـــة اليابانيـــة[٣٨]:

تنطلق التجربة اليابانية من نظرية عملية مازالت مستمرة منذ بداية النهضة الأولى لليابان في القرن التاسع عشر، هذه النظرية التي ترى أن رأس المال البشري المزود بالعلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة ، هو الوحيد القادر على إحداث تنمية مستدامة ، لذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من المواضيع الأساسية والجوهرية في اليابان منذ الثمانينات من القرن الماضي ، وذلك ضمن مجموعه من الأسس والمبادئ نذكر منها :

- تطوير تبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسسات ، من أجل أن تسمح بالتعاون الكامل والتبادل المشترك معا، والسماح للباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة.

- تعزيز التعاون الوطني والإقليمي ، والذي يتطلب من الجامعات باستمرار أن تكون دائما في الطليعة في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات في اليابان . وتحتفظ وزارة التربية والعلوم والرياضة والثقافة بسجل منظم تبين فيه الجامعات الناجحة والفاشلة في تحقيق التعاون مع الصناعة المحلية أو الإقليمية .

- السماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلي المصانع الصغيرة والمتوسطة ، والسماح لأعضاء الهيئات التدريسية بتقاضي رواتب إضافة من المؤسسات الإنتاجية لقاء خبراتهم واستشارتهم وبحوثهم .

---

[٣٨] نادية إبراهيمي ، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة) ، مرجع سابق ، ص ٦٣ ، ص ٦٤ .
www.univ-setif.dz/MMAGISTER/images/facultes/SEG/2013/2013/brahiminadia.PDF

وطبقا لهذا تم إنشاء برامج تدريبية مشتركة بين الجامعات والمصانع اليابانية ، ففي عام ١٩٩٧ تم إنشاء لجنة تسمي Working Groups برئاسة مدير معهد طوكيو للتكنولوجيا مؤلفة من ١٥ عضوا يمثلون الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في اليابان مثل شركة Sony وشركة NTT وشركة Hitachi وجامعة تويوهاشي للعلوم والتكنولوجيا وغيرها من المؤسسات الإنتاجية والجامعات . وتتولى مسئولية الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج جامعات حكومية وخاصة ووزارات مثل وزارة الصناعة والزراعة والتجارة وإتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة، ومراكز البحوث التعاونية الخاصة ، بالإضافة إلى مئات مراكز البحوث التعاونية والتي يقع معظمها داخل الجامعات اليابانية ، وتتمثل مهمتها في البحث في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية وطرح الأفكار التي تقوى العلاقة بين الصناعة والجامعات . كذلك يوجد تعاونا مشتركا بين الصناعات اليابانية والجامعات الخارجية ، وبالأخص الجامعات الأمريكية .

– سبل استفادة الدول العربية من التجارب العالمية السابقة مستقبلاً .

يتضح من خلال التجارب السابقة بشأن تنمية وتطوير العنصر البشري، أنه قادر على بناء الاقتصاد العربي الحديث وله دور فاعل في توفير فرص عمل للشباب والقضاء على الفقر والبطالة ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. إضافة إلى إسهامه في جهود النمو وإحداث التنمية الاقتصادية من خلال الابتكار وتنويع الاقتصاد وزيادة قدرته التنافسية. وعلى الدول العربية الاستفادة من التجارب السابقة في عملية التنمية البشرية المستدامة، إذ أن الإنسان هو منطلق التنمية وأداتها وهدفها النهائي وغايتها. فعلى الدول العربية الاستفادة من تلك التجارب العالمية مستقبلاً من خلال :

– الاهتمام بالتعليم، وتدريب العمال، والأفراد وربط مخرجات التعليم الفني باحتياجات سوق العمل. فقد شددت الحكومة الصينية على دور التعليم والبحث العلمي وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في التنمية البشرية .

– الاستفادة من التجربة الكندية من خلال إنشاء مراكز بحثية عربية متميزة داخل

الجامعات العربية للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل الدول العربية على غرار مراكز التميز الكندية (مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

– الاستفادة من تجربة الحكومات الماليزية من قيادة عملية البناء الصناعي والتكنولوجي وتعزيز الابتكار والإبداع من خلال الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وإنشاء البيئة البحثية الملائمة للتنمية البشرية والاقتصادية .

– ضرورة الاستفادة من التجربة اليابانية والعمل على تطوير تبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، من أجل أن تسمح بالتعاون الكامل والتبادل المشترك معا، والسماح للباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة. والسماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلي المصانع الصغيرة والمتوسطة.

سابعا: النتائج والتوصيات .

يتضح لنا أن الإعلام يلعب دور رئيسي في استثمار العنصر البشري الذي يعد الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة في عالمنا العربي، ويعتبر عنصرا مهمًا يؤثر في النشاط الاقتصادي . حيث أن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية ، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا لعدة نتائج وتوصيات نجملها فيما يلي:

– النتائج :

– يعد الإعلام والتعليم من أهم وسائل تنمية رأس المال البشري ، فهو يهدف إلى تنمية وتحسين القدرات البشرية ويساعد على سد احتياجات الأفراد في تحقيق النمو الاقتصادي. فالتعليم هو المحرك الرئيسي للتنمية بأبعادها كافة إضافة إلي الإعلام.

– رأس المال البشري في العصر الذي نعيشه وهو عصر وسائل المعلومات ، هو الثروة الحقيقية للأمم وأساس عملية التنافس الاقتصادي .

– تؤدي العولمة إلى تفاقم ظاهرة الهجرة من الدول العربية إلى الخارج ، وخاصة في صفوف الكفاءات والخبرات العلمية المتميزة ، الأمر الذي يعني خسارة تلك الدول، وإضعاف قدرة الدولة على السيطرة على اقتصادياتها.

– تبعية الإعلام العربي بوسائله المختلفة للأنظمة الحاكمة في البلدان العربية ولا مما ينعكس سلبا على التنمية المستدامة في العالم العربي .

– تشكل البطالة إحدى أكبر المشكلات التنموية في العالم وخاصة في المنطقة العربية ، ذلك أن بطالة حملة الشهادات الجامعية تتزايد بشكل كبير في كثير من دول العالم ومنها الدول العربية بصفة خاصة .

– تركز منظومات التعليم العربية على أعداد المتخرجين دون إنتاج المهارات والمعارف اللازمة للتنمية والمساهمة في رفع الإنتاجية والنمو.

– التوصيات:

– ضرورة الاهتمام بالتعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي في الدول العربية من أجل زيادة نسب الالتحاق بالتعليم لما لذلك من أثر كبير في إكساب الأطفال مهارات قبل المرحلة الابتدائية، إذ أن تلك النسبة لا زالت متدنية مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة.

– العمل علي استقلال الإعلام العربي والحد من تبعيته لأنظمة الحكم في البلدان العربية . والسعي لنقل التكنولوجيا الحديثة لدي الدول المتقدمة للإعلام العربي. والاستفادة من الإعلام الهادف بتلك الدول .

– ضرورة إنشاء مراكز بحثية عربية متميزة داخل الجامعات العربية للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل الدول العربية، وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في التنمية البشرية ، والسماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلي المصانع الصغيرة والمتوسطة.

– الحد من هجرة الكفاءات العربية البحثية والتكنولوجية إلى خارج الدول العربية من خلال ووسائل الإعلام المختلفة وضرورة توطينها وتشجيعها، والتنسيق والتعاون بين

الـدول العربيـة فيمـا بيـنهم بمجـالات التعلـيم والتـدريب والبحـث العلمـي والتطـور التكنولوجي، وربط مخرجات التعليم الفني باحتياجات سوق العمل العربي.

– ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية لبعض الدول الرائدة في مجال بناء رأس المال البشري القادر على استيعاب التطور التكنولوجي وأنظمة المعلومات وتوجيهه نحو خدمة التنمية المستدامة، وجعل التكنولوجيا عنصرا مكملا للعمالة المتعلمة والمتدربة وليس بديلا لها.

– وضع الخطط والبرامج المستقبلية لتفعيل دور زراعة المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري، في مواجهة الاحتكار المعرفي .

– ضرورة الاهتمام بوسائل الإعلام المختلفة وتنميتها وتطوير وتزويدها بوسائل التكنولوجيا الحديثة حتى تستطيع مسايرة التطورات العالمية المتلاحقة في مجال المعلومات والإعلام الإلكتروني.

" **تم بحمد الله وتوفيقه** "

قائمة المراجع

- المراجع العربية:

- **د. حمدية زهران** ، اقتصاديات التنمية ، ١٩٧٨، القاهرة .

- **د. رضا عبد السلام** ، مبادئ علم الاقتصاد - التحليل الكلي - الجزء الثاني ، كلية الحقوق - جامعة المنصورة ، ٢٠١٦/ ٢٠١٧ .

- **د. سعد علام وأخرون** ، التنمية البشرية في محافظات مصر ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

- **صدق جميل الحبيب** ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، ١٩٨١ ، دار الرشيد للنشر بغداد .

- **د. على عبد القادر على** ، " أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى ، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، أكتوبر ٢٠٠١) .

- **د. نهلة احمد أبو العز**، العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي: نيجيريا نموذجاً، قسم السياسة والاقتصاد- معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة.

- **د. نافز أيوب محمد** "**علي أحمد**" ، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه ، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين . يراجع الموقع التالي بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٤

- **هشام مصطفي الجمل** ، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٦ .

-الرسـائل:

- **لبني بابا سعيد** ، دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة : ٢٠٠٥-٢٠١٣ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، ٢٠١٤/ ٢٠١٥ .

- **سليمان بن صالح بن علي الساعدي** ، أثر الاستثمار في رأس المال البشري في قطاع التعليم العالي علي النمو الاقتصادي في سلطنة عمان خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك ، ٢٠١١ .

- **نادية إبراهيمي** ، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة) ، الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس - سطيف١ ، ٢٠١٢- ٢٠١٣ .

- المؤتمرات :

- **راشي فاتح** ، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض البطالة في ظل رأس المال البشري ، المؤتمر الدولي العلمي حول : الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي - مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح - الأردن ، أيام ١٩- ٢٢ أكتوبر ٢٠١٥ (عمان) الأردن.

- **سميرة عبد الصمد ، سهام العقون** ، الاستثمار في رأس المال البشري ودورة في تخفيض البطالة مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية ، الملتقي الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة المسيلة الجزائر .

https://www.google.com.eg/?gws_rd=ssl#q =

– **د. عبد العزيز بن عبد الله السنبل**، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع) ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ٧-٩-١٤٢٢هجرية ٢٤-٢٦ /٩/ ٢٠٠١م

– المجـــــــــلات والتقـــــــــارير

– **د. أشرف العربي**، رأس المال البشري في مصر: المفهوم ، القياس ، الوضع النسبي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد٣٩ ، صيف ٢٠٠٧.

– **أنوار سعيد إبراهيم** ، العلاقة السببية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي للعراق وعدد من دول الجوار العربي للفترة (١٩٧٠– ٢٠١٠) كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد ١٤ – المجلد ٧ ، السنة ٢٠١٥.

– **د. شهاب حمد شيحان** ، فرص وتحديات الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية– العراق ، ٢٠١٠ ، العدد ٤ مجلد ٢.

– **د. علاء الدين محمود زهران** ، نحو منهجية لقياس رأس المال الفكري علي المستوى الكلي دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثاني ، ديسمبر ٢٠١١ .

– **قويع خيرة ، سليمان عائشة** ، ما السبيل إلي الحد من هجرة العقول العربية : حالة الجزائر ، مجلة رماح للبحوث والدراسات – مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح – الأردن . العدد ١٥ ، ٢٠١٥ .

– **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ .**

– **التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ، منظمة العمل العربية ، ٢٠١٠.**

– **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥ ، صندوق النقد العربي .**

– المواقع الاللكترونية :

http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2017/01/13/3-4-2017.html

http://www.alghad.com/articles/528532

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-june-6/alhadath3.asp

- **احمد السيد كردي**، مفهوم العولمة وأثرها علي التنمية الاقتصادية ، بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٥ .

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129299 .

- الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة:مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، في ٢٠١٧/٣/١٦ .

https://www.facebook.com/socio.montadarabi/posts/588112074681570 -.

مؤشر جودة التعليم العالمي وموقعنا التعليمي بين دول العالم.

http://www.alyaum.com/article/4097449

https://arabi21.com/story/813564

– المراجع الأجنبية :

- Jacob Mincer , " **Investment in Human Capital and the Personal Income Distribution ,** Journal of Political Economy , vol 66,NO .4 (Chicago :University of Chicago press , Aug . 1985)

- Ministry of Science & Technology of the Peoples Republic of China, (2007), Support Information Center.

المحتويات

ملخص..... ..... ١

مقدمة..... ٢

أولا: الإطار النظري لرأس المال البشري ٥

ثانيا: قطاع التربية والتعليم ودوره في تنمية رأس المال البشري في البلدان العربية..... ١٢

ثالثا: أثر العولمة على التنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية ١٨

رابعا: دور الإعلام واستثمار رأس المال البشري في تخفيض البطالة..... ٢٢

خامسا: معوقات الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية..... ٢٨

سادسا: بعض النماذج من التجارب الدولية في تنمية وتطوير العنصر البشري وسبل استفادة الدول العربية منها مستقبلاً ٣٠

سابعا : النتائج والتوصيات ٣٧

قائمة المراجع ٣٩

المحتويات ٤١